



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

الكلمة الافتتاحية لمعالي وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بمناسبة لقاء الحكومة بالولاية ، 28 و29 نوفمبر 2018  
بناي الصنوبر ، قصر الأمم

بسم الله الرحمن الرحيم

و الصلاة و السلام على سيدنا محمد، و على آله و صحبه إلى يوم الدين،

- السيد ممثل فخامة رئيس الجمهورية
- السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
- السيدات والسادة الولاية والولاية المنتدبين
- السيدات والسادة المنتخبين الوطنيين والمحليين
- الجمع الكريم

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

إنه لمن دواع السرور أن نرى جمعنا ملتئما في هذا الصرح الذي برمزيته ودلالته يعبر عن استمرارية السنة الحميدة التي أقرها فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة بأن تجتمع إطارات الأمة هنا من حكومة وولاية الجمهورية، وكل الإطارات المحلية التي تتابعنا مباشرة عبر تقنية التحاضر عن بعد، للوقوف على أمهات الأمور والقضايا التي تعزز مسيرة البناء والتشييد لبلدنا، خدمة للوطن والمواطن.

ففي إطار الاستمرارية ينعقد لقاء الحكومة بالولاية لهذه السنة الذي تكرر وتشرف بالرعاية السامية لفخامة رئيس الجمهورية، الذي نكن له كل التقدير والعرفان لما تفضل ويتفضل به علينا من توجيهاته السديدة في سبيل مناقشة المحاور والمعالم الكبرى لتعزيز دور جماعاتنا الإقليمية في مسيرة التنمية الوطنية، وبروزها كمحفز ودافع للنمو، وفق مقاربة عقلانية تقيم وتقوم ما تم انجازه، كما تعد ندوتنا هذه فرصة لتوضيح الرؤى وتوحيدها للمضي قدما لاستكمال مشاريع الإصلاح والرقي ببلدنا لمصاف البلدان الأكثر تطورا.

فعلى مدار ستة عشر (16) سنة من انعقاد أول ندوة للحكومة بالولاية سنة 2002، تعاقبت هذه السنة وتجذرت في ثقافة مؤسساتنا الوطنية والمحلية، شارك فيها من شارك ممن سبقونا وأدلو بدلوهم كل من موقعه، مستنيرين بذلك بالتوجيهات السديدة لفخامة السيد رئيس الجمهورية التي لم تترك طريقا إلا أنارتها ولا مسلكا إلا وبيّنته، فتوالت الإنجازات وتحققت الرؤى وأصبحت واقعا ملموسا، ولا ينكره إلا جاحد.

إن قوة الاقتراح النابع عن توصيات لقاءات الحكومة بالولاية، تكمن في محاكاتها لواقع معاش وكذا في طريقها الحتمي للتجسيد، عبر منظومتنا القانونية والتنظيمية وكذا الإجرائية، وهو ما يترجم عظم المسؤولية التي تقع على المشاركين في أشغال الورشات، وكذا للأهمية البالغة لكل توصية يخرج بها لقاءنا هذا، وهو ما وقفنا عليه بعد كل لقاء، من تجند كل السلطات العمومية وعلى رأسها الحكومة لحلحلة كل المصاعب ولعلكم لمستم ذلكم من خلال تخفيف عديد الإجراءات وتذليل الصعوبات التي تضمنتها توصيات اللقاء الأخير للحكومة بالولاية سنة 2016 والتي خصصت لبناء اقتصاد محلي مشجع للتنمية الوطنية، فمنها ما تم تجسيده ومنها ما هو قيد التجسيد، ولعل أبرزها تلك المتعلقة بلا مركزية اتخاذ القرارات في مجالات الاستثمار الصناعي والسياحي، فقد عمدت الحكومة على الرفع من عرض العقار الصناعي الذي لا طالما شكل عائقا أمام المستثمرين، من خلال اتخاذ تدابير قانونية وتنظيمية كان للسادة الولاية الدور الكبير في تنفيذها، مكّنت من استرجاع ما مساحته 552 هكتار من العقار الصناعي غير المستغل، موزعة على **1071 قطعة أرضية** عبر مختلف مناطق الوطن، وذلك منذ سنة 2016.

إن عملية الرفع من عروض العقار الصناعي لا تزال متواصلة، بغية وضع العقار في أيدي المستثمرين الحقيقيين، وفي هذا الشأن تم أيضا إدراج أحكام ضمن قانون المالية لسنة 2018 (المادة 104) بالرفع من قيمة الرسم الخاص بالأراضي المتواجدة داخل المناطق الصناعية ومناطق النشاط غير المستغلة لمدة تفوق 3 سنوات، إلى 5 %، وقد صادقت الحكومة على النص التنظيمي الذي يحدد شروط وكيفيات تطبيق هذه الأحكام، وهو قيد الصدور. في هذا الصدد، يجدر الإشارة إلى أن نسبة 60% من ناتج هذا الرسم ستعود إلى البلديات التي تقع عليها هذه الأراضي غير المستغلة.

كما عرفت هاتين السنتين إعادة بعث انجاز المناطق الصناعية التي عرفت عدة عراقيل ميدانية منذ إقرارها سنة 2011 خلال مجلس الوزراء، حيث تم اسناد عملية انجاز **43 منطقة صناعية حاليا إلى السيدات والسادة الولاية سنة 2017، بمبلغ 132,12 مليار دج** ممولة كليا من ميزانية الدولة، وقد عرفت هذه العملية طريقها للتجسيد ميدانيا.

هذه الإجراءات تعززت أيضا شهر أكتوبر الفارط بتحويل **14 إجراء مركزي** يمس قطاعات النشاط إلى المستوى المحلي بموجب تعليمة من السيد الوزير الأول، على أن يتم العمل لاحقا على إعادة النظر في كيفيات عمل مصالح الدولة غير الممركزة والتي تعود في غالب

الأحيان إلى الإدارات المركزية التابعة إليها، وفقا لمنطق سلمي بحث لا يأخذ في الحسبان الواقع المحلي لتجسيد مختلف المشاريع، بل يؤدي إلى تأخيرها، وإلى بطئ إجراءات انطلاقتها، وهو ما لمستته الحكومة في عديد المرات خاصة في لقاءات الحكومة بالولاية السابقة، وقد تم تخصيص أشغال ورشة بكاملها لخيار اللامركزية وهو ما أكد عليه فخامة السيد رئيس الجمهورية خلال مجلس الوزراء الأخير الذي أمر الحكومة بضمان خدمة عمومية متحررة أكثر من أعباء البيروقراطية وترقية لامركزية فعلية تتيح تحسين الانصات و الحوار و الحلول من طرف السلطات العمومية أمام تطلعات المواطنين.

من هذا المنطلق، عمد **مخطط عمل الحكومة** إلى وضع مبدأ اللامركزية كأساس لعمل السلطات العمومية في جميع المجالات، والمضي فيه يقتضي مقاربة شاملة ونوعية من شأنها ترقية دور الجماعة الإقليمية كامتداد للدولة، في تجسيد توجهات السياسات العمومية وإعادة توجيه مجهود المصالح المركزية للدولة نحو مهام أكثر استراتيجية تبتعد عن أعمال التسيير العملياتية التي تتناسب أكثر مع المهام المخولة قانونا للولاية والبلدية.

#### السيدات الفضليات السادة الأفاضل،

وبناء على ذات التوصيات المنبثقة عن لقاء الحكومة بالولاية لسنة 2016، لابد من الإشارة إلى البرنامج الخاص بإنشاء مناطق **نشاط مصغرة جديدة لاسيما على مستوى البلديات الحدودية**.

وترمي خارطة الطريق التي رسمتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية إلى بروز اقتصاد محلي، يؤدي إلى تحرير المبادرات المحلية قصد تثمين الإمكانيات والثروات العديدة التي تزخر بها أقاليمنا لاسيما تلك التي تعاني حاليًا من تأخر على غرار المناطق الحدودية.

وقد تم الانطلاق في تجسيد هذا البرنامج الطموح والذي يشمل كمرحلة أولى تهيئة **235** منطقة نشاط من مجموع **535** منطقة، بمبلغ **43,41** مليار دج ممولة كليًا من طرف صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية، تضم **19.000** قطعة بمساحة إجمالية تقدر بـ **3.064** هكتار، تم الانطلاق بتهيئة **25** منطقة حاليًا بمبلغ **7,76** مليار دج الذي تم تبليغه للولايات المعنية.

وستوجّه مناطق النشاط المصغرة المبرمجة، أساسًا، إلى احتضان مشاريع استثمارية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما تلك التي يُشرف عليها الشباب المستفيد من مختلف أجهزة دعم إنشاء المؤسسات المصغرة كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين على البطالة، التي تهدف أساسًا إلى تشجيع الشباب حاملي المشاريع والمؤسسات الصغيرة جدا والشركات الناشئة (start-up).

وفضلاً عن مختلف الأجهزة التي خصّصتها السلطات العمومية لإنشاء المؤسسات المصغّرة وتشجيعها، سيُشكّل العرض العقاري والفضاءات المهنيّة التي يُوفّرُها البرنامجُ الخاصُّ بإنشاء مناطق النشاط المصغّرة، حتماً، مُحركاً هاماً للنّهوض بالأقاليم وتنميتها.

كما تعكف دائرتنا الوزارية الآن على إعادة النظر في مهام الوكالة المحلية للتسيير والتنظيم العقاري الحضري، طبقاً لتوصيات اجتماع الحكومة بالولاية الأخير عبر مراجعة قانونها الأساسي الذي هو في مرحلته الأخيرة من الإعداد لتمكين الوكالات المحلية بأن تلعب دورها الجديد في تثمين الأملاك المحلية وتسييرها بطريقة فعالة.

ولا أجدني في هذا السياق إلا منوهاً بالتقدم الذي أحرزناه في مجال التسيير العمومي المحلي وتحريير المبادرة لدى جماعاتنا المحلية، باعتقاد أسلوب تفويضات المرفق العام والذي تم تأطيره عبر المرسوم التنفيذي رقم 18-199 المؤرخ في 2 أوت 2018، ونحن الآن بصدد تهيئة الأرضية الملائمة لتطبيقه.

السيدات الفضليات السادة الأفاضل

إن لقاءنا هذا، يسלט الضوء على الدور المستقبلي لجماعاتنا الإقليمية والذي يقودنا دائماً للعودة إلى عديد الإصلاحات التي مستها منذ مطلع الألفية، فهي في الخط الأمامي من جبهة تلبية الحاجيات الجماعية وعليها يقع في نهاية المطاف القسط الأكبر من المجهود التنموي، وهو ما خاطب به فخامة السيد رئيس الجمهورية مثل جمعنا هذا سنة 2006، ولربما الكثير منا، كان حاضراً آنذاك، وهذا لعظم المسؤولية والدور الذي ينتظره المواطن من جماعته الإقليمية، فهي اليوم أمام محطة فارقة لأن تثبت ذاتها وتساهم أيما مساهمة في التنمية الوطنية، فهي خزان الكفاءات المحتكة بالميدان والمدركة أيما إدراك بيوميات المواطن وانشغالاته، وبالمستثمر وعقباته، وبالفاعل في مجتمعه واحتياجاته، فهي لهم صمام الأمان، ومفتاح النجاح، لذا كان منطلقنا لبلوغ الأهداف المرجوة هو المباشرة بإصلاح المنظومة القانونية والتسييرية التي تحكم جماعاتنا الإقليمية، وتعزيز وسائل تدخلها ورسكلة كفاءاتها وتعزيز صلاحياتها، كل هذا لبلوغ لا مركزية حقة، تتماشى ومتطلبات المرحلة، مرحلة خلق الثروة محلياً والبعد عن التفكير الريعي، مرحلة تحريير المبادرة، مرحلة تحمل المسؤولية اتجاه المواطن، مرحلة النوعية ومرحلة الإدارة الإلكترونية، كلها معالم رسمها فخامة السيد رئيس الجمهورية بتعليماته السديدة وتوجيهاته النيرة.

إن هذه المساعي الجبارة هدفها واحد ألا وهو تجسيد السبل الأنسب للتكفل بحاجيات المواطن وضمان رفاهيته، وهي أهداف ليست بصعبة المنال، فكل الوسائل والامكانيات قد تم حشدها، وما عليكم إلا شحذ الهمم على مستوى جماعاتكم المحلية لأن يساهم الجميع في تحقيق هذا الهدف النبيل.

إن النهج الجديد الذي يجب تطبيقه يصبوا إلى بناء جماعة إقليمية خلاقة للثروة، سيسمح لها بالدفع بقدراتها في مجال استقطاب أكبر عدد من الاستثمارات وفي تثمين أملاكها المنتجة للمداخيل، وبالتالي تهيئة الظروف المواتية لخلق حركية اقتصادية وتنموية تعود بالفائدة أولا على ساكنتها ثم على التنمية الوطنية ككل.

ولبلوغ تنمية متوازنة وعادلة، وبأمر من فخامة السيد رئيس الجمهورية، تم تسطير برامج خاصة استدرابية لدعم التنمية المحلية على مستوى المناطق النائية زيادة على تلك الممولة من طرف مخططات البلدية للتنمية والتي تم رصد مبلغ 100 مليار دج لها خلال مشروع قانون المالية لسنة 2019 وهذا للسنة الثانية على التوالي، حيث سمح المبلغ المرصود لهذه السنة 2018، بتسجيل ما يفوق 7.900 مشروع جوارى، ناهيك عن مخصصات صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية للتنمية المحلية لسنوات 2015-2018، التي كان لها الأثر الكبير على الحياة اليومية للمواطن، من جلب للمياه الصالحة للشرب والتطهير والربط بالكهرباء والغاز وصيانة الطرق البلدية والولائية والتحسين الحضري وكذا تدعيم حظائر الجماعات المحلية بالعتاد المتحرك وصيانة المدارس الابتدائية وانجاز الملاعب والمساح الجوارية.

وسيتم تعزيز قطار التنمية المحلية أيضا ببرامج خاصة استدرابية قررها فخامة السيد رئيس الجمهورية لفائدة مناطق الجنوب والهضاب العليا وكذا المناطق الجبلية، وقد تم الانتهاء من الدراسات الخاصة بها بمشاركة كل القطاعات المعنية وكذا الجماعات المحلية، وهو ما سيتم تنفيذه ابتداء من سنة 2019، وفق برنامج انجاز متعدد السنوات، مما سيسمح بمعالجة فعلية للاختلالات والتكفل الأمثل بحاجيات مواطنينا.

كما تحظى، السيدات الفضليات السادة الأفاضل، مناطقنا الحدودية، اليوم، بعناية خاصة من قِبَل فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة وكذا من قِبَل الحكومة التي تسعى جاهدة إلى وضع برنامج عمل خاص بتنميتها وتحسين ظروف معيشة سكانها، وبهدف خلق دينامية جديدة من أجل تنمية وتطوير هذه المناطق، وكذا خلق أكبر عدد من مناصب الشغل، عبر تمويل صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية لعدد من البرامج التنموية لفائدة بلديات تابعة لـ (12) ولاية حدودية بمبلغ إجمالي يُقدر بـ: 4,4 مليار دج، يستهدف هذا البرنامج أساسا التجمعات السكانية التابعة لبلديات الشريط الحدودي، بحيث مس 56 بلدية معنية و 135 تجمع سكاني، هذا بالإضافة إلى مخصصات المخططات البلدية للتنمية.

كما نسعى لأن نطلق دراسات حول تنمية وتهيئة الولايات المنتدبة لجنوبنا الكبير، بعد أن تم تعزيز صلاحيات ولاياتها المنتدبين لأن يضطلعوا بمهامهم على أكمل وجه ودون الرجوع الرتيب والدائم للولايات الأم.

إن أثر السياسة الحكيمة لفخامة السيد رئيس الجمهورية منذ سنة 1999، لواضح جلي، فقد مكنت من استرجاع هيبة الدولة، وإرساء قيم السلم والتسامح، وبناء الصرح المؤسساتي القائم على سيادة القانون وبلوغ مستويات متقدمة من النمو، كان لها الأثر في إعادة التوازن وتدارك النقص الفادح في الهياكل والمنشآت الأساسية، وصولاً إلى الفقرة النوعية في مستوى معيشة المواطنين.

كل هذه الإصلاحات شكلت أرضية ملائمة لإصلاحات أخرى من أجل تعميق المسار الديمقراطي، ومحاربة البيروقراطية، والعصرنة بجعل المواطن في قلب كل برامج السلطات العمومية، وصولاً إلى حكمة رشيدة تعتمد في أساسها على اشراك كل الفاعلين في التنمية الوطنية.

لذلك وتجاوباً مع ورشات الإصلاح الكبرى خاصة ابتداء من سنة 2011، والهادفة لاسيما لتوطيد العلاقة بين المواطن و الإدارة و قيامها على الثقة، توجهنا للتعديل الدستوري لسنة 2016، الذي يرمي إلى ترسيخ دولة القانون في الجزائر وإرساء قواعد الحوكمة وتدعيم ممارسة الحريات الفردية والجماعية وترسيخ ثقافة التعددية السياسية وترقية دور المرأة وتواجدها في مختلف مناصب المسؤولية، وهو ما لمسناه منذ مجيئ فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، فنجدها اليوم في مختلف مناصب المسؤولية على مستوى الحكومة والمستوى المحلي.

إن تكريس دستور 2016 لحقوق المرأة ما كان ليتحقق لولا العزيمة الراسخة لفخامة رئيس الجمهورية الذي يؤكد كل مرة على صون هذا المكسب، ولعلّ الشاهد عن هذا التحول، هو ما ميز الحركة الأخيرة التي مست مناصب المسؤولية على مستوى جماعاتنا المحلية، فضلاً عن مناصب سامية وتأطيرية وتنفيذية أخرى على المستويين المركزي والمحلي بعدد 102.217 امرأة أي بنسبة 18 % من تعداد كل موظفي القطاع، منهن 558 يتقلدن مناصب نوعية بالإدارة الإقليمية.

أما بالنسبة لمنتخبات المجالس الشعبية البلدية والولائية فالنتائج التي أفرزتها الاستحقاقات الأخيرة كانت مشجعة حيث بلغت في انتخابات 2017 في المجالس الشعبية البلدية، 4.142 منتخبة أي ما نسبته 16,65 % مقابل 0,76 % في سنة 2007 وفي المجالس الشعبية الولائية بـ 586 منتخبة أي ما نسبته 29,24 % ، مقابل 6,89 % في سنة 2007، ضف إلى ذلك ما أفرزته الانتخابات التشريعية الأخيرة عن انتخاب 120 امرأة نائب بالمجلس الشعبي الوطني. وهي كلها نسب تبرز قوة الحضور النسوي في شتى المجالات وكفاءته مع شقائقهن من الرجال لبناء الوطن الواحد.

إن اهتمامنا بالموارد البشري لهو نابع من قناعتنا بأنه أساس نجاح أي سياسة عمومية، لذلك اعتمدنا على استراتيجية تكوين شاملة لمختلف الميادين التي تهتم القطاع من أجل مورد بشري كفاء ومؤهل لتجسيد وانجاح كل هذه الإصلاحات، عبر برامج متعددة السنوات 2015-2019، سمحت

بتكوين 83.495 موظف ومنتخب محلي لغاية اليوم، كما تعمل دائرتنا الوزارية، في إطار مرافقة الجهود المبذولة لتثمين المورد البشري، بتوسيع شبكة مؤسسات التكوين التابعة للقطاع من خلال وضع حيز الخدمة خلال الأيام القادمة، المدرسة الوطنية لمهندسي المدينة بتلمسان التي ستزود الجماعات المحلية بالإطارات التقنية اللازمة لتسيير المدينة في ظل التحديات التقنية والبيئية التي تواجه الجماعات المحلية لاسيما البلدية و انطلاق أولى دورات التكوين عن بعد عبر القاعدة الرقمية للقطاع خلال الأسابيع القادمة.

هذا المورد البشري الكفاء الذي سيضطلع بتجسيد إدارة محلية ذكية، ومرنة وعصرية، عن طريق وضع حيز الخدمة كل من البلدية الإلكترونية والولاية الإلكترونية في إطار مشروع الحكومة المتعلقة بالإدارة الإلكترونية.

هذا المشروع الطموح يندرج في إطار تجسيد برنامج فخامة رئيس الجمهورية، الرامي إلى عصرنة المرفق العام والقضاء على البيروقراطية، فقد بدأنا المسيرة برقمنة كل وثائق الحالة المدنية تمهيدا لاستصدار الوثائق البيومترية وهو التحدي الذي رفعناه بداية من إعداد جواز سفر بيومتري إلكتروني، إلى وضع حيز الخدمة لبطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية، وبداية اصدار رخصة السياقة البيومترية الإلكترونية، في انتظار البطاقة الإلكترونية لتسجيل المركبات، التي سترى النور قريبا، وهي إصلاحات مضيئا فيها وقد أتت بعض أكلها، ولكننا لم نصل إلى ما نطمح إليه بإحداث ثورة رقمية في إدارتنا العمومية، وتقليص تدخل العامل البشري إلى أقصى حد في المعاملات الإدارية، كون هذا هو الضامن الوحيد للحد من كل العراقيل البيروقراطية، وهو ما نعمل عليه عبر تطوير الوظائف الإلكترونية كسجل الحالة المدنية الإلكتروني ضمن بطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية التي قاربت 12 مليون بطاقة تم اصدارها لغاية اليوم.

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

لذلك كان لزاما علينا كسلطات عمومية بأن نحين ترسانتنا القانونية وأن نرتقي بها إلى القيم الدستورية الجديدة، قيم يجب أن تجد مكانها في الحياة اليومية للجميع كل من منصبه ومسؤولياته ودوره في المجتمع.

وتماشيا مع ذلك قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بالتنسيق القطاعي المشترك على ترجمة القيم والمبادئ الكبرى للدستور في مشاريع قوانين عضوية وقوانين تمس الحريات العمومية والممارسة السياسية بالأخص، وكذا سير جماعاتنا الإقليمية، ويتعلق الأمر بمشروع القانون العضوي للجمعيات الذي ارتقى إلى مصف القوانين العضوية، ومشروع القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية، ومشروع القانون المتعلق بالمتظاهر السلمي والاجتماعات ومشروع قانون موحد للجماعات الإقليمية، كما يجري الإعداد لقانون الجباية المحلية تماشيا مع

تعليمات فخامة السيد رئيس الجمهورية القاضية بإعادة النظر في المالية والجباية المحليتين من أجل تزويد جماعاتنا المحلية بالوسائل والموارد اللازمة لأن تضطلع بدورها التنموي الجديد.

هذا زيادة على خارطة الطريق التي رسمناها لتثمين ممتلكات البلديات والولايات منذ سنة 2016، والتي أحرزت نتائج جد إيجابية في الميدان بالرفع من قيمة الإيرادات المتأتية من الأملاك المحلية إلى 17 % خلال سنتين (2017 و 2018)، لتصل إلى 2 مليار دج، التي ستعرف وتيرة متسارعة في المرحلة المقبلة بعد العمل بالقروض المؤقتة التي يمنحها صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية من أجل انجاز مشاريع منتجة ومدرة للمداخيل.

إن رشادة تدخل الجماعات المحلية لا يقتصر فقط في زيادة مداخيلها الجبائية والمالية، بل في ترشيد استهلاك نفقاتها خاصة المتعلقة بالطاقة والتي تمثل حاليا 5% من أعباء تسييرها، وعليه تم وضع نموذج جديد لاستهلاك الطاقة في الممتلكات المحلية عبر برنامج عمومي استثماري لفائدة الجماعات المحلية، متعدد السنوات، دخل حيز التنفيذ ابتداء من السداسي الثاني لهذه السنة وستمتد فترة تجسيده على ثلاث 03 سنوات، أي لغاية 2020 كمرحلة أولى، بمبلغ 40 مليار دج يهدف إلى تحقيق إدماج الطاقات المتجددة في ممتلكات البلديات.

سيسهم هذا البرنامج الطموح في بروز شبكة جديدة من المؤسسات الشبانية التي تعنى بهذا المجال، و ما لذلك من أثر أكيد على خلق مناصب الشغل لفائدة شبابنا المقاول و تشجيعه على التحكم في جميع مستويات العمل في هذا القطاع.

كما يسعى قطاعنا من خلال هذا البرنامج الإستثماري إلى مواصلة النتائج الكبرى التي وصلت إليها بلادنا في مجال الربط بالطاقة الكهربائية من خلال المضي في ربط المناطق المعزولة والنائية المتبقية خصوصا بجنوبنا الكبير والهضاب العليا و المناطق الحدودية بكهرباء من مصادر نقية، و ذلك بتزويد قرابة 25.000 منزل في المناطق المعزولة والنائية بالكهرباء من مصادر نقية في أفق 2020.

من جهة أخرى و في خضم هذا البرنامج الثلاثي ، سيتم تزويد أكثر من 148 مسجد بالألواح الشمسية و التي ستمثل مشاريع مرجعية ومثالا يقتدى به، لإكتساب الخبرات اللازمة في هذا المجال مما سيسمح بتعميم هذه المبادرة تدريجيا على كل مساجد الوطن.

ويندرج هذا البرنامج الطموح في إطار تنفيذ تعليمات فخامة السيد رئيس الجمهورية للحكومة خلال اجتماع مجلس وزراء مصغر، لتجسيد الإستراتيجية الوطنية لبلوغ انتقال طاقي، مع أفق 2030، والذي يطمح إلى تحقيق 27% من الإنتاج الوطني للطاقة من مصادر نقية.



وفي هذا الشأن لا يفوتني أن أنوه في هذا المقام بالمشروع الطموح لبلوغ مدرسة ابتدائية نموذجية تضمن الجودة في تعليم أبنائنا التلاميذ لإعداد جيل المستقبل، جيل متمكن من التحكم بالتقنيات الحديثة والعلوم، تسمح له بتحمل مسؤولياته اتجاه وطنه ومجتمعه، وبالتالي فحسن سير هذه المدرسة هو من مسؤولية جماعاتنا الإقليمية، وبالرغم من عديد النقائص التي وقفنا عليها خلال المرحلة التقييمية لهذه السنة، فقد سطرنا برنامج استعجالي يمتد لثلاث سنوات للتكفل بمدارسنا الابتدائية، فمن غير المقبول أن يتلمذ أبنائنا في أقسام مهترنة تفتقر للتدفئة وللتجهيزات الملائمة، وساحات قد تشكل خطرا على سلامتهم، ومرافق أخرى معطلة تضمن نظافتهم، ومن غير المقبول أيضا أن تفتقر مدارسنا لمطاعم مدرسية مهيأة ومجهزة تقدم خدمات ذات نوعية، لاسيما في مناطق يضطر فيها أبنائنا للتنقل مسافات بعيدة لبلوغ مساكنهم.

إنكم أيها السيدات أيها السادة الولاة ورؤساء المجالس الشعبية البلدية، مطالبون بأن تتجنّدوا أنتم شخصيا ومن معكم في الميدان لأن تجعلوا ظروف تتلمذ أبنائنا أولوية أولوياتكم، وقد تم وضع كل الامكانيات تحت تصرفكم ابتداء من هذه السنة التي عرفت ولأول مرة تخصيص مبلغ 83 مليار دج من الصندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية للتكفل بالطور الابتدائي من إعادة تأهيل المؤسسات المدرسية الابتدائية وتوفير التدفئة و المكيفات، ففي هذا الإطار تم تسجيل أكثر من 12.000 عملية في هذا الشأن لسنتي 2017 و 2018 تدعمت باقتناء 3.500 حافلة للنقل المدرسي بمبلغ 25 مليار دج، وسيتم اقتناء 3.500 حافلة أخرى طبقا لتعليمات فخامة السيد رئيس الجمهورية لتدعم حظيرة النقل المدرسي بـ 7000 حافلة تضمن تنقل أبنائنا في أحسن الظروف.

كما تم إنجاز و إستلام 80 مدرسة ابتدائية مزودة بالطاقة الشمسية خلال الدخول المدرسي لهذه السنة و ذلك عبر 48 ولاية، فهي مشاريع ذات بعد إيكولوجي وإقتصادي هام، تسمح بخلق حس توعوي في أذهان أطفالنا المتمدرسين الذين سيكون إدراكهم العلمي وملاستهم الواقعية لأهمية الطاقات المتجددة الدور الكبير في رسم جسور نقل هذه الثقافة وهذا الالتزام البيئي نحو عائلاتهم.

كذلك تم الانطلاق في عمليات توظيف 45.000 عامل في إطار عقود ما قبل التشغيل من أجل ضمان السير الحسن لهذه المدارس والعملية لا تزال جارية، كما تم تسطير برنامج وطني بالتنسيق مع قطاع التكوين والتعليم المهنيين لتكوين موظفي البلدية في مجال تسيير المطاعم المدرسية والطاقات المتجددة، وكذا تصليح العتاد المدرسي من طرف متربصي مراكز التكوين المهني.

كل هذه الجهودات يجري العمل الآن على دراسة امكانية الاشراف عليها عبر انشاء ديوان وطني للخدمات المدرسية الذي سيسهر على السير الحسن لمؤسسات التعليم الابتدائي والاشرف على حسن توزيع الإعانات المدرسية.

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

إن جماعاتنا المحلية في قلب كل السياسات العمومية فهي التي يقع على عاتقها أو على إقليمها تنفيذها، فهي نصب أعين مواطنينا، لذلك يجب عليها أن تكون متفتحة ومواكبة لتطورات المجتمع، وآليات تواصله، فلا يمكننا أن نتوقع داخل مكاتبنا ونقوم بتسيير شؤون مواطنينا، فعليكم بالميدان وثم الميدان، وافتحوا قلوبكم للمواطن قبل مكاتبكم، وانصتوا إليه ولانشغالاته بل واجعلوه سندكم وقوة اقتراح لكم، بالنظر لتشعب التحديات وتعقيداتها، خاصة في مجالات النظافة والنقاوة العموميتين والوقاية من الكوارث الطبيعية التي كلفتنا حوالي 48 مليار دج من أجل ترميم مخلفاتها لهذه السنة، والتي تعكف حاليا لجنة مختصة على اقتراح وضع استراتيجيات محلية تتماشى والاستراتيجية الوطنية للوقاية من مخاطر الكوارث لآفاق 2030، تنفيذًا لقرارات فخامة السيد رئيس الجمهورية.

كما لا يفوتني أن أدعوكم إلى إشراك المواطن في مختلف الأعمال التي تقومون بها محليا بل وإعطائه فرص تقييم أعمالكم وأثرها على حياته اليومية، كونه المعني الأول بها، وقد أخذنا بالمبادرة من أجل تقييم موضوعي لما قمنا به في إطار اللجنة القطاعية لنجاح موسم الاصطياف الفارط عبر استبيان الكتروني لمدى رضا مواطنينا عن تنظيم هذا الموسم وجعله قوة اقتراح من أجل تدارك كل النقائص والعمل على تحسين أدائنا وتقويمه بدون أية عقدة.

كما أنه عن الأهمية التي يكتسبها عملكم اليومي والجواري في مجال الوقاية من الأمراض المتنقلة، بسبب تلوث المحيط والرمي العشوائي للنفايات، وهو ما وقفت عليه اللجنة الوطنية للوقاية من الأمراض المتنقلة عبر المياه، التي تعمل على رسم المحاور الكبرى لسياسة الوقاية من الأمراض المتنقلة عبر المياه ومكافحتها، ومتابعة مدى تطبيقها على المستوى المحلي من خلالها امتداداتها المتمثلة في اللجان ولانية ولجان الدوائر وكذا لجان البلديات. وأود التأكيد هنا على الدور الكبير الذي تلعبه مكاتب حفظ الصحة والنظافة البلدية في مجال حفظ الصحة العمومية ومكافحة الأمراض المتنقلة، فعليكم إعادة تفعيل هذه المكاتب.

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

إن بلادنا اليوم وهي تتأهب لأن تكون في صف الدول والاقتصاديات الصاعدة، قد أسست بنيانها على أسس صلبة ومتينة في ظل القيادة الرشيدة لفخامة السيد رئيس الجمهورية، فمن سنوات

الدمار إلى سنوات الإعمار والبناء لنصل اليوم وكلنا يشهد على ذلك، إلى جزائر الأمن والاستقرار، جزائر واعدة بغد أفضل.

فسياسة المصالحة الوطنية قد أتت أكلها، واعتنقها شعبنا النوفمبري الأبى، فأخت بين الانسان وذاته، ثم الآخر، وهي اليوم تحمل في طياتها قيم حضارية عالمية تنهل منها شعوب الانسانية التواقة إلى العيش بسلام وأمان ونحن في مرحلة والعالم يتسم بكثرة الفتن المبطنة والنزاعات المسلحة، فكانت حماسة السلام التي جاء بها فخامة السيد رئيس الجمهورية حصن بلادنا المنيع، من كل تهديد أو تغريد خارج السرب، فبلادنا قارة، وهي ورشة كبرى لعدد الانجازات، ولا يمر يوم إلا ويشهد تجسيد مشاريع وكذا ميلاد أخرى، وهذه هي سمة الجزائر تحت القيادة الرشيدة لفخامة السيد رئيس الجمهورية.

أشركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.